

مستقبل انفصال جنوب السودان عن دولة السودان عام ٢٠١١

The future of the secession of South Sudan from the State of Sudan in
2011

فاطمة سعد عبد الواحد
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية
بغداد العراق

Fatima Saad Abdul Wahid

College of Education, AlMustansiriya University, Baghdad, Iraq

fatimesaad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

كان انفصال جنوب السودان عن السودان، نتيجة لعقود من الصراع العرقي، والسياسي، والاقتصادي، وعلى الرغم من تحقيق الاستقلال، واجه الجنوب تحديات كبيرة، بما في ذلك النزاعات الداخلية، في حين تأثر السودان اقتصاديًا وسياسيًا بفقدان الجنوب. ولا يزال الاستقرار في المنطقة، مرهونًا بحلول سياسية، واقتصادية، ناجعة، تعالج مشكلات ما بعد الانفصال.

الكلمات المفتاحية:

انفصال جنوب السودان، السودان، اتفاقية السلام الشامل، استفتاء 2011، الحرب الأهلية، النفط، التداعيات الاقتصادية.

Abstract

The secession of South Sudan from Sudan was the culmination of decades of ethnic, political, and economic conflict. Despite achieving independence, South Sudan has faced significant challenges, including internal conflicts, while Sudan experienced political and economic repercussions due to the loss of the South. Stability in the region remains contingent upon effective political and economic solutions that address the postsecession challenges.

Keywords: South Sudan secession, Sudan, Comprehensive Peace Agreement, 2011 Referendum, civil war, oil, economic repercussions

المقدمة

واجه جنوب السودان العديد من التحديات السياسية، والاجتماعية، وقبل انفصاله عن السودان، إذ اتسمت العلاقة بين الشمال، والجنوب، بالنزاعات، وتعقيد الروابط، نتيجة التعدد العرقي، والأثني، الذي ميّز المجتمع السوداني. كما عانى الجنوب من التمييز العنصري، والتمييز الاقتصادي، والسياسي، مما أدى إلى تصاعد الصراعات المسلحة، والحروب الأهلية. فضلاً عن ذلك، قامت التدخلات الخارجية إلى جانب السياسات البريطانية، والمصرية، بدور في تعميق الانقسامات بين الطرفين. وفي ظل هذه الظروف، تمّ توقيع اتفاقيات لترسيم العلاقة بين الشمال والجنوب، وصولاً إلى إجراء استفتاء شعبي في عام (2011)، والذي انتهى بإعلان استقلال جنوب السودان، وتأسيس دولته المستقلة، لكنه واجه تحديات جديدة تمثلت في بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي.

أهمية البحث

يعدُّ انفصال جنوب السودان عن السودان، من القضايا البارزة التي تستدعي الدراسة، لفهم الأسباب العميقة التي أدت إلى الانفصال، وتأثيراته في السودان، والقارة الأفريقية بشكل عام. إذ يعكس هذا الحدث تحولات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، كان لها أثر مباشر في الاستقرار الإقليمي. كما تكمن أهمية البحث، في تحليل تداعيات الانفصال على كل من الدولتين، من حيث الأوضاع الاقتصادية، والتحديات السياسية، والتركيبية الاجتماعية. إلى جانب استكشاف دور العوامل الخارجية في دعم أو عرقلة عملية الانفصال، ومدى تأثير التدخلات الدولية، والإقليمية، في مسار الأحداث التي أفضت إلى تأسيس دولة جنوب السودان المستقلة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العوامل، والتحديات، التي أدت إلى انفصال جنوب السودان، مع التركيز في الدور الذي قامت به القوى الخارجية، في تأجيج الصراع أو تسهيل عملية الانفصال. كما يسعى إلى تحليل الأسباب الحقيقية التي دفعت الجنوب لاتخاذ هذا القرار، ومدى تأثير العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في ذلك. فضلاً عن ذلك، يهدف البحث إلى استكشاف المسار الذي سلكه الجنوب لتحقيق الاستقلال، والآثار التي ترتبت على هذا الحدث بالنسبة للطرفين، من حيث الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والعلاقات الإقليمية، والدولية.

إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية تتمحور حول مجموعة من التساؤلات، التي تسعى إلى فهم العوامل التي أدت إلى انفصال جنوب السودان، وتداعيات هذا الحدث على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. ومن أبرز هذه التساؤلات:

ما التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أسهمت في انفصال جنوب السودان، وما انعكاساته على كل من الدولتين؟

إلى أي مدى قامت العوامل الخارجية، سواء من القوى الإقليمية أو الدولية، بدور في تسريع عملية الانفصال أو عرقلتها؟

هل استطاع جنوب السودان، بعد الاستفتاء على الانفصال، تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، أم أنّ الدولة المستقلة الجديدة واجهت تحديات أخرى بعد الانفصال؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية، مفادها أنّ انفصال جنوب السودان كان نتيجة لمجموعة من التحديات الداخلية، مثل: النزاعات العرقية، والتمهيش السياسي، والاقتصادي، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي أسهمت في بلورة فكرة الانفصال، وتعزيزها، على المستويين المحلي، والدولي، كما تفترض الدراسة أنّ استقلال جنوب السودان، قد يكون فرصة لبناء دولة مستقرة، إذا تمّ استغلال الموارد استغلالاً فعّالاً، وإنشاء مؤسسات قوية تضمن التنمية المستدامة. وعلى الجانب الآخر، قد يكون للانفصال تداعيات سلبية على السودان الشمالي، لاسيّنا من الناحية الاقتصادية، نظراً لفقدانه جزءاً كبيراً من الثروات الطبيعية، مما قد يؤثر في استقراره الاقتصادي، والسياسي، في المستقبل.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظري المؤسسي، لدراسة أبرز القضايا المطروحة، وتحليلها، إلى جانب المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تقديم صورة شاملة، ومتكاملة، للموضوع محل الدراسة.

هيكلية البحث

يتكون البحث من أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان الخلفية التاريخية للعلاقة بين الشمال، والجنوب، في السودان، إذ يتكون من ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان جغرافية السودان. أمّا الثاني بعنوان التعدد الثقافي الديني. والمطلب الثالث بعنوان موارد السودان. والمبحث الثاني بعنوان تحديات الانفصال (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية)، يتكون من ثلاثة مطالب، المطلب الأول التحديات الاجتماعية. والثاني بعنوان التحديات الاقتصادية. أمّا المطلب الثالث فعنوانه التحديات السياسية. والمبحث الثالث بعنوان الاستفتاء على الانفصال، وتداعياته. يتكون من ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان الاستفتاء. أمّا المطلب الثاني فتناول طبيعة النظام السياسي في جنوب السودان. في حين

المطلب الثالث تناول تداعيات الانفصال على السودان، والقارة الأفريقية. وتناول المطلب الرابع دور العامل الخارجي في انفصال جنوب السودان. وجاء المبحث الرابع بعنوان مستقبل جنوب السودان: سيناريوهات محتملة. ويتكون من مطلبين، المطلب الأول بعنوان سيناريو السلام بين الدولتين. والمطلب الثاني بعنوان سيناريو الحرب بين الدولتين.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للعلاقة بين الشمال والجنوب في السودان

المطلب الأول: جغرافية السودان

يعود أصل اسم «السودان» إلى اللغة العربية، وهو مشتق من تعبير «بلاد السودان»، الذي يعني «بلاد السود». استخدم العرب هذا المصطلح خلال العصور الوسطى، للإشارة إلى الشعوب التي تسكن المناطق الواسعة جنوب الصحراء الكبرى، الممتدة من البحر الأحمر، والمحيط الهندي شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً.⁽¹⁾

ويتميز السودان بموقعه الاستراتيجي في شمال شرق إفريقيا، إذ يربط بين دول الشمال، والجنوب، مما جعله ملتقى للثقافات، والتأثيرات الحضارية المختلفة عبر التاريخ. كما يتمتع بتنوع جغرافي كبير، يشمل الصحارى في الشمال، والسافانا في الوسط، والمناطق الاستوائية في الجنوب، مما انعكس على تنوع مناخه، وموارده الطبيعية، وأسهم في تشكيل أنماط الحياة، والأنشطة الاقتصادية لسكانه.⁽²⁾

وفي السياق نفسه، تقع جمهورية السودان في الجزء الأوسط الشرقي من قارة أفريقيا، ويحدها من الشمال، والغرب، السودان، في حين تحدها كينيا، وأوغندا، من الجنوب، أمّا من الشرق فتجاورها الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، في حين تقع إثيوبيا في الجزء الجنوبي منها.⁽³⁾

إذ «تؤكد العديد من النظريات الجيوبوليتيكية، على أنّ للموقع الجغرافي تأثيراً حتمياً في حركة الدولة، وفعاليتها، إذ إنّ الموقع الجغرافي قد يحقق قيمة سياسية بذاته. ويعدّ الموقع الفلكي قيمة عليا في تنوع مناخ الدولة، إذ إنّ دوائر العرض الجغرافي تسهم في تحديد مستوى الإنتاج الزراعي، والاستيطان، وعلاقة ذلك بإمكانات الدولة الاقتصادية».⁽⁴⁾

(1) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، جذور المشكلة وتداعيات الانفصال، ٢٠١٧، المركز الديمقراطي العربي، demo-cratic.de

(2) دريد الخطيب، محمد امير الشب، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد (٢٧) لسنة ٢٠١٧، ص ٣٨٢.

(3) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، مصدر سبق ذكره.
(4) عدنان عبد الله حمادي، تحليل الصراعات الإثنية في جمهورية جنوب أفريقيا وانعكاساتها على الأوضاع في القارة الأفريقية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد ١١٥ لسنة ٢٠٢٢، الجامعة المستنصرية، ص ٢٥٥.

تبلغ مساحة السودان حوالي (2.5) مليون كيلومتر مربع، ويقدر عدد سكانه وفقاً لتقارير عام (2022) بنحو (45) مليون نسمة، مما يجعله يحتل المرتبة (34) عالمياً، والثالث عربياً، من حيث عدد السكان بعد الانفصال، تقلصت مساحة السودان إلى (1.8) مليون كيلومتر مربع، في حين أصبحت مساحة جنوب السودان (619) ألف كيلومتر مربع، ما جعله يحتل المرتبة (19) في أفريقيا من حيث المساحة. ويبلغ عدد سكان جنوب السودان نحو (12) مليون نسمة، وهو يتشارك حدوده مع خمس دول، وهي: إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، والكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى. يفصل بين شمال السودان، وجنوبه، شريط حدودي يمتد لمسافة ألف كيلومتر. وتتميز الصراعات في جنوب السودان بطابعها القبلي، ويرجع ذلك إلى ضعف التنمية في معظم مدن الجنوب، مثل مدينة جونقلي، حيث يعتمد النشاط الاقتصادي بشكل أساسي على الرعي.⁽⁵⁾

يؤدي هذا الوضع إلى نشوء العديد من المشكلات، مثل سرقة قطعان المواشي أو النزاعات حول مصادر المياه، والمراعي، والتي تتفاقم بمرور الوقت لتتحول إلى صراعات أكبر، وأكثر تعقيداً، تصل أحياناً إلى مستوى النزاعات المسلحة.

المطلب الثاني: التعدد الثقافي والديني

من الناحية الثقافية، ينقسم السودان شكلياً على منطقتين رئيسيتين: الشمال، والجنوب، وذلك على أساس العقيدة، واللغة. ومع ذلك، فإن كلا المنطقتين تتميزان بتنوع داخلي واسع، إذ لا يسود الانسجام الثقافي الكامل داخل أي منهما، وهو أمر طبيعي يعكس التعدد الاجتماعي في السودان.

يضم السودان (56) جماعة عرقية رئيسية، تنفرع إلى (597) جماعة فرعية، مما يعزز التنوع الثقافي، والعرق في البلاد. ففي الشمال، يعدّ البجا، والنوبة، والغور، أنفسهم مختلفين عن بقية الجماعات، كما هو الحال في الجنوب، إذ يتميز سكان مناطق النيلين بأسلوب حياة مختلف عن غيرهم. هذا التنوع خلق شبكة معقدة من الروابط الاجتماعية بين السكان، إلا أنّ العروبة تبقى الرابط الأقوى، إذ تُعرّف بوصفها رابطة ثقافية، وحضارية، غير عنصرية، لا تتعارض مع الهوية الأفريقية. لهذا، يُوصف السودان بأنّه نموذج للاندماج العربي الأفريقي. يشكل المسلمون نحو (75%) من إجمالي السكان، وغالبيتهم يتبعون المذهب السني، ويتمركز معظمهم في الشمال. أمّا باقي السكان، فينتمون إلى الديانة المسيحية، إذ يغلب عليهم الكاثوليك، والأنجليكانيون، في حين يمثل الوثنيون حوالي (2%) من سكان الجنوب.⁽⁶⁾

يتحدث سكان الجنوب لهجات محلية، وأبرزها اللغة العربية بلكنة أفريقية، والتي تُعد لغة الأغلبية هناك. إلى جانب ذلك، تُستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للنخبة. وتنقسم القبائل في الجنوب على ثلاث مجموعات رئيسية، تتميز بترابطها الوثيق، وتداخلها المؤثر مع القبائل في دول الجوار، وهي:⁽⁷⁾

المجموعة النيلية: تضم قبائل الدينكا، النوير، والشلك.

(5) دريد الخطيب، محمد امير الشب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٦) سداد مولود سب، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أبي نموذجاً) مجلة دراسات دولية، عدد ٤٧، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ١٣٥.

(٧) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، مجلة دراسات إقليمية، عدد ٢٧ لسنة ٢٠١٢، جامعة الموصل، ص ٢٢.

مجموعة النيليون الحاميون: سُميت بهذا الاسم نظرًا لاشتراكها مع المجموعة النيلية في العديد من السمات السلالية، اللغوية، ونمط الحياة الاقتصادية. ومن أبرز قبائلها الباري، المنداري، التوبوسة، والتوركات.

المجموعة السودانية: تنتمي إليها قبائل الزاندي، والمور، والقريش. ويُعدُّ انتماء هذه المجموعة طابعًا سلاليًا عرقيًا، وليس له طابع سياسي.

المطلب الثالث: موارد السودان

يُعدُّ السودان بلدًا واسع المساحة، وغنيًا بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الزراعية، والحيوانية، والمعدنية، والنباتية، والمائية. وتعتمد البلاد اعتمادًا رئيسًا على الزراعة، إذ تشكّل حوالي (80%) من نشاط السكان. إلى جانب ذلك، يعتمد الاقتصاد السوداني أيضًا على الصناعة، لاسيما الصناعات المرتبطة بالزراعة. وتُعدُّ الزراعة، وتربية الماشية، من أهم المصادر الرئيسة لكسب العيش في السودان، وذلك لنحو أكثر من (61%) من السكان العاملين في قطاع الزراعة، مما يجعله النشاط الاقتصادي الأبرز في السودان. ويأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، إذ يمتلك السودان أكثر من (130) مليون رأس من الماشية. أمّا على صعيد الموارد المائية، فتبلغ حصة السودان من مياه النيل حوالي (18.5) مليار متر مكعب سنويًا. كما تزخر البلاد بثروة معدنية غنية، إذ تغطي المعادن نحو (46%) من مساحة السودان، وتشمل الذهب، والفضة، والنحاس، والزنك.⁽⁸⁾

يتميز جنوب السودان بامتلاكه احتياطات كبيرة من النفط، كما ينبع نهر النيل من أراضيه. ومع ذلك، فإنّ مظاهر غياب التنمية واضحة في كل من السودان، وجنوبه. تعاني الدولة الأم من نسبة فقر مرتفعة، إذ تُقدَّر بـ (26%) في الخرطوم، في حين تصل هذه النسبة في جنوب السودان بعد الانفصال إلى (66%). ويبلغ متوسط دخل الفرد هناك نحو دولار واحد فقط، كما يشهد كلا البلدين معدلات بطالة مرتفعة، إذ تصل إلى (32%) في السودان، في حين تبلغ (12.7%) في جنوب السودان. ويترتب على ذلك مشكلات متعددة، مثل: انعدام التنمية، وتدهور مستوى المعيشة، وضعف الأمن الغذائي، وانتشار الأوبئة.⁽⁹⁾

المبحث الثاني

تحديات الانفصال (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)

واجه جنوب السودان العديد من التحديات بعد انفصاله عن الدولة الأم، شملت مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

(8) موارد السودان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: wre.gov.sd، تاريخ المشاهدة، ٢٠٢٥/١/٢٢.

(9) معدل البطالة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، ar_knoema_com، تاريخ المشاهدة ٢٠٢٥/١/٢٢.

المطلب الأول: التحديات الاجتماعية

منذ استقلاله عام 1956، واجه السودان حالة من عدم الاستقرار الداخلي، إذ فشلت النخب السياسية التي تعاقبت على حكمه، في بناء دولة قوية، و متماسكة، أدى ذلك إلى ضعف الدولة، وعدم قدرتها على الحفاظ على وحدتها، مما أسفر في النهاية عن انفصال جزء منها، ليصبح دولة مستقلة.⁽¹⁰⁾

يكشف تحليل الصراع في السودان بعد الاستقلال، عن أنّ جذوره تمتد إلى السياسات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، والتي أسهمت في تكريس التهميش، والإقصاء، مما أدى إلى تصاعد النزعة الانفصالية، والنزاعات المسلحة. فالحرب الأهلية الأولى (1955-1972)، والثانية (1983-2005)، تعكسان إخفاقات الدولة السودانية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة.⁽¹¹⁾

«في غضون ذلك، أشار ريباك مشاك إلى أنّ أسباب الحرب، وجذورها، عرفت منذ أمد بعيد، إلا أنّ حكومات السودان التي توالى على الحكم، لم تطرح حلولاً منطقية واقعية للخلاف، وعلى أثر ذلك استمرت الحرب لمدة أربعين عامًا، منتجة خسائر لا تعدُّ بالأفراد، والممتلكات، وتخلّف معيشي، واجتماعي، وتسببت في الهجرة الجماعية، ومأساة عديدة، كانتشار الأمراض، ودمار اقتصادي، وتفكك الروابط الاجتماعية، والمعتقدات، والعادات المحلية للجنوب».⁽¹²⁾

وفي السياق نفسه، بدأت «مشكلة الحرب الأهلية السودانية، من عدم قدرة الحكومات السودانية المتتالية، على تحقيق تنمية متوازنة للأقاليم كافة، فضلًا عن الجنوب يعاني من التخلف الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وقلة الاستثمارات الموجهة إليه، مما أدى إلى تفاقم حالة الإحباط، والسخط، لدى الجنوبيين».⁽¹³⁾

السبب الرئيس الذي يمكن استخلاصه من هذه النزاعات، هو صراع النخبة على السلطة، والثروة، إذ فشلت الحكومات المتعاقبة في بناء دولة وطنية جامعة، تستوعب التنوع العرقي، والثقافي، والديني، للسودان، فضلًا عن مجموعة من الأسباب أهمها:⁽¹⁴⁾

انعدام الثقة بين الأطراف السياسية: أدى التوتر المستمر بين الفصائل السياسية، إلى تعقيد أي جهود للحوار الوطني أو المصالحة.

(10) احمد عبد الامير الأنباري، الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد (30)، جامعة بغداد، 2020، ص 12.

(11) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، جذور المشكلة وتداعيات الانفصال، 2017، المركز الديمقراطي العربي، democratic.de.

(12) علي رياض كوير، حكومة الإنقاذ والسلام من الداخل في السودان حتى عام 1997، مجلة آداب المستنصرية، عدد 108 لسنة 2024، جامعة المستنصرية، ص 549.

(13) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسية والدولية، عدد 4142 لسنة 2019، جامعة المستنصرية، ص 479.

(14) ابراهيم النور، استفتاء جنوب السودان والتداعيات الإقليمية والدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 5.

ضعف الحكومة وغياب سيادة القانون: عجزت الحكومات المتعاقبة عن فرض النظام، وبناء مؤسسات قوية، مما أدى إلى انتشار الفوضى، وتصاعد النزاعات المسلحة.

غياب التنمية والتوزيع غير العادل للثروة: أدى التهميش الاقتصادي، والاجتماعي، إلى زيادة الاحتقان بين مختلف المناطق، والفئات.

الصراع على السلطة والمناصب: انشغلت القوى السياسية، بما في ذلك المعارضة، بالمنافسة على النفوذ بدلاً من توحيد الجهود لتحقيق الاستقرار الوطني.

التنوع العرقي والثقافي والديني: يشكل السودان مجتمعاً متنوعاً، لكن غياب رؤية وطنية شاملة، جعله عرضة للانقسامات بدلاً من أن يكون مصدر قوة.

يتميز السودان بتنوعه الكبير، إذ يضم مجموعات عرقية، وثقافية، متعددة، مما يجعله يفتقر إلى مطالب موحدة تجمع مختلف مكوناته. ينعكس هذا التنوع في التقاليد، والمعتقدات، مما يؤثر في طبيعة الصراعات، والحروب الأهلية في البلاد. ويمكن تحليل هذه النزاعات عن طريق عدة عوامل:

التعدد الإثني والعرقي والقبلي: يضم السودان العديد من الجماعات ذات الخلفيات الثقافية والاجتماعية المختلفة، مما أدى إلى بروز هويات فرعية طغت على الهوية الوطنية الموحدة.

تصاعد العنف وعدم الاستقرار: أدت هذه الانقسامات إلى مستويات عالية من التوتر والصراع، مما أسهم في استمرار النزاعات المسلحة لفترات طويلة، وأعاق جهود تحقيق الاستقرار.

نتيجة للتوتر العرقي، يزداد العداء بين جماعتين، مما يعزز الشك، وانعدام الثقة بينهما. ومع تصاعد الشعور بالتهديد المتبادل، تتوالى الأعمال العنيفة، وردود الفعل المضادة، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع، واستمراره⁽¹⁵⁾

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

يُعدّ جنوب السودان من أكثر الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط، إلا أنّ اقتصاده يواجه تحديات عميقة، ومتشعبة، أثّرت سلباً في مسيرة التنمية، والاستقرار. ومن أبرز هذه التحديات:

الاعتماد المفرط على النفط:

يشكّل النفط أكثر من (90%) من عائدات الدولة، ما يجعل الاقتصاد هشاً، ومعرضاً للتقلبات العالمية في أسعار النفط. كما أنّ البنية التحتية المحدودة، تعيق استغلال كامل الاحتياطات النفطية، وتعتمد الدولة على خطوط أنابيب تمر عبر السودان لتصدير نفطها، ما يضعها تحت ضغط سياسي واقتصادي، دائم.

(15) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، على الرابط الإلكتروني: .democratic.de

ضعف التنوع الاقتصادي:

تفتقر البلاد إلى تنمية قطاعات أخرى، كالصناعة، والزراعة، والخدمات. هذا النقص في التنوع يجعل الاقتصاد عرضة للركود، عند أي تذبذب في قطاع النفط، ويحدّ من خلق فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية.

استشراء الفساد المالي والإداري:

يُعدُّ الفساد من أبرز معوّقات التنمية في جنوب السودان، إذ تُهدر الموارد، وتُدار بشكل غير فعّال، ما يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، وتعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي.

انعدام الأمن الغذائي:

على الرغم من خصوبة الأراضي، وتوفر الموارد المائية، فإنّ النزاعات المستمرة، وانعدام الاستقرار الأمني، والسياسي، أعاقا الزراعة، مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء، وارتفاع في الأسعار، ووضع ملايين السكان تحت خط الجوع.

الديون وضعف التمويل:

تواجه الحكومة صعوبات في تمويل المشاريع الخدمية، والتنمية، وتعتمد في كثير من الأحيان على القروض، والمساعدات، ما يراكم الديون، ويقيد القدرة على الاستثمار في مستقبل البلاد.

سوء توزيع الموارد:

تشكو العديد من المناطق من تمهيش اقتصادي، وعدم عدالة في توزيع الإيرادات، والخدمات، مما يغذي التوترات القبلية، والمناطقية، ويهدد وحدة الدولة.

المطلب الثالث: التحديات السياسية

واجهت الدولة سلسلة من التحديات السياسية المعقّدة، التي أثرت سلبيًا في بناء الدولة، والاستقرار الداخلي. ومن أبرز هذه التحديات، الانقسام السياسي، والصراع المسلح، إذ شهدت البلاد صراعًا دميًا داخليًا في ديسمبر (٢٠١٣)، بسبب الانقسام بين الرئيس سلفا كير، ونائبه السابق ريباك مشار، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية، أودت بحياة عشرات الآلاف، وشردت الملايين. فضلًا عن ضعف المؤسسات، وبنية الدولة، إذ عانت المؤسسات السياسية من الهشاشة، وغياب الاستقلالية، مما يعوق الحكم الرشيد، ويزيد من مستويات الفساد، ويضعف ثقة المواطنين في الدولة. إلى جانب ذلك اتسمت البيئة السياسية بالصراعات القبلية المتكررة على الموارد، والنفوذ، والتي غالبًا ما تُغذّى من النخب السياسية، لتحقيق مكاسب خاصة. ونستزيد على ذلك، مرّت الأزمة بين الشمال، والجنوب، بمراحل مختلفة، إذ بدأت خلال فترة الحكم المصري للسودان في عهد الخديوي إسماعيل، واستمرت

خلال الحكم الثنائي المصريالبريطاني، ثم ازدادت حدتها بعد الاستقلال نتيجة للتقلبات السياسية، والاقتصادية. ومن العوامل التي زادت من تعقيد هذه الأزمة هو التباين العرقي، والثقافي، بين الشمال، والجنوب، إذ أسهم وجود العنصر الزنجي في جنوب السودان، وانتشار بعض الممارسات الاجتماعية، والاقتصادية، في تعميق الفجوة بين الطرفين. كما قامت تجارة الرق بدور في تأجيج العداء، إذ كان بعض أهل الشمال يسترقون أبناء الجنوب، مما ترك إرثاً من المشاعر السلبية، والانقسامات، التي استمرت لعقود.

سعت مصر إلى تأمين مواردها المائية منذ عهد محمد علي، عن طريق بسط نفوذها على منابع نهر النيل، إلى جانب توسيع رقعة الأراضي الزراعية، وتنشيط التجارة لدعم اقتصادها. وفي هذا السياق، أرسلت أولى حملاتها العسكرية إلى جنوب السودان عام (١٨٣٩)، واستمر الوجود المصري هناك حتى عهد الخديوي إسماعيل، قبل أن تدخل البلاد مرحلة جديدة في ظل الإمبراطورية المصرية.^(١٦)

تعدُّ منطقة الشرق الإفريقي من المناطق التي خضعت للسيطرة البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى. إذ سيطر البريطانيون على السودان عام (١٨٩٨)، ومنذ سيطرتهم أخذوا يؤسسون لتمزيق هذا البلد، بعد أن فصلوه عن مصر عندما كانت هناك وحدة بين البلدين، مستغلين ما أمتاز به من تنوع عرقي، واثني، وما حصل من انفصال في جنوب السودان، كان مخططاً له مسبقاً، ومدبراً منذ الاحتلال البريطاني للمنطقة. فقد عمد البريطانيون إلى نقل الجنود الشماليين من جنوب السودان، وذلك في خطوة واضحة للتفريق بين أبناء السودان.^(١٧)

وفي الصدد نفسه، كلف الخديوي البريطاني صامويل بيكر، بقيادة حملة عسكرية على جنوب السودان، لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية، غير أن هذه الحملة أسهمت في زرع بذور الكراهية في المنطقة، إذ مارس بيكر سياسات قمعية ضد سكان الجنوب، بما يخدم المصالح البريطانية.

واصل خلفاء بيكر النهج نفسه، إذ سعوا إلى فصل جنوب السودان عن الشمال، بهدف ضمه إلى باقي المستعمرات البريطانية في وسط إفريقيا، فقد كانت بريطانيا تسعى إلى بناء مستعمرة إفريقية مترابطة، تمتد من كينيا، وأوغندا، وصولاً إلى جنوب السودان، ضمن استراتيجيتها للسيطرة على منابع نهر النيل، وتعزيز نفوذها في المنطقة.

المبحث الثالث

الاستفتاء على الانفصال وتداعياته

شكّل الاستفتاء الذي أُجري في يناير (٢٠١١)، محطة مفصلية في تاريخ السودان الحديث، إذ مثّل تتويجاً لاتفاقية السلام الشامل (CPA)، الموقعة في عام (٢٠٠٥) بين حكومة السودان، والحركة

(١٦) دريد الخطيب، محمد امير الشب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(١٧) مهدي هاشم محمد المعموري، حركة الانبانيا ودورها السياسي في انفصال جنوب السودان، مجلة العلوم الاساسية، عدد (٢٠) لسنة ٢٠٢٣، جامعة واسط، ص ص ١٠٣١٠٤.

الشعبية لتحرير السودان، والتي أنهت أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية، إذ منح الاتفاق الجنوبيين حق تقرير المصير، عبر استفتاء شعبي حدد خيار البقاء ضمن السودان الموحد، أو الانفصال وتأسيس دولة مستقلة. لكن على الرغم من الطبيعة السلمية للاستفتاء من حيث الإجراء، إلا أن تبعاته السياسية والاقتصادية، كانت معقدة، إذ ظهرت تحديات ترتبط بتقسيم الحدود، وتقسيم عائدات النفط، وملف الجنسية، وملف منطقة أبي المتنازع عليها، وهي قضايا استمرت في التأثير في العلاقة بين الدولتين حتى بعد الانفصال.

المطلب الأول: الاستفتاء

تم إجراء الاستفتاء على مصير جنوب السودان، في الفترة من (٩) إلى (١٥) يناير (٢٠١١)، إذ بلغت نسبة المشاركة حوالي (٩٧,٥٪)، وهي نسبة مرتفعة للغاية. وقد صوت نحو (٩٨,٨٣٪) لصالح الانفصال، في حين اختار (١,١٧٪) خيار الوحدة. بلغت نسبة المشاركين في الاستفتاء في الشمال (٦٠٪)، في حين وصلت النسبة في الجنوب إلى (٩٩٪). تم الإعلان عن النتيجة النهائية للاستفتاء، إذ قرر شعب جنوب السودان الانفصال، وإنشاء دولتهم المستقلة، التي أصبحت الدولة رقم (٥٤) في إفريقيا. وأصبح قرار الاستقلال نافذاً ابتداءً من (٩) يوليو (٢٠١١).

اختارت الحركة الشعبية لتحرير السودان، اسم الدولة الجديدة «جمهورية جنوب السودان»، وعاصمتها جوبا، كما تم اعتماد الجنيه الجنوب سوداني كعملة رسمية للبلاد.^(١٨)

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في جنوب السودان

جمهورية جنوب السودان، التي تعتمد النظام الرئاسي، لا تزال تعمل بموجب الدستور المؤقت، الذي أقر عام (٢٠١١) (وليس ٢٠١٣، إذ لم يتم اعتماد دستور جديد رسميًا حتى الآن). تنقسم البلاد على عشر ولايات، والتي تنفرع إلى أكثر من (٣٠) مقاطعة، تقوم التقسيمات الإدارية بدور أساسي في إدارة شؤون الدولة.^(١٩)

أولاً السلطة التشريعية:

تتألف السلطة التشريعية وفقاً للمادة (54) من الدستور، من:

الجمعية التشريعية الوطنية.

مجلس الولايات.

صلاحيات الجمعية التشريعية الوطنية وفقاً للمادة (57) من الدستور:

(١٨) دريد الخطيب، محمد امير الشب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤.
(١٩) عيدان محمد شطب، مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ٣ لسنة ٢٠١٦، ص ١٧٦١٧٨.

الإشراف على أداء مؤسسات الحكومة الوطنية.
اعتماد الخطط، والبرامج، والسياسات الحكومية.
المصادقة على الموازنة العامة
التصديق على الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية.
مسألة الوزراء، وسحب الثقة من نائب الرئيس، أو أي وزير.
ثانيًا السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، ونائب الرئيس، ومجلس الوزراء. صلاحيات رئيس الدولة المنتخب في جنوب السودان وفقًا للمادة (101) من الدستور:
الحفاظ على أمن دولة جنوب السودان.

الإشراف على تنفيذ الدستور، وتعزيز كفاءة المؤسسات، ودعم القيادة في الشؤون العامة.
تمثيل حكومة جنوب السودان، وشعبه، على المستويين الداخلي، والدولي.
تعيين المسؤولين في المؤسسات الدستورية، والقضائية، وفقًا لأحكام الدستور.
تعيين مستشاري الرئيس.
ثالثًا السلطة القضائية:

تتكوّن المؤسسات القضائية من المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم التقليدية، وذلك وفقًا للمادة (124) من الدستور الانتقالي.

وعلى الرغم من أنّ الدستور الانتقالي تناول تنظيم السلطة القضائية، إلا أنّ هذه المؤسسات لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، إذ تتأثر بالأحزاب السياسية التي تقوم بدور مهم في عملية الانتقال السياسي. ومن بين الجهات الفاعلة في هذا السياق:

المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية، الذي يضم تنظيمات سياسية منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.

جبهة الإنقاذ الديمقراطية، وهو حزب يتمتع بأنصار في كل من الشمال، والجنوب، لكنه شهد انقسامات، وصراعات، داخلية حادة.

اتحاد الأحزاب الأفريقية: يُعدّ اتحاد الأحزاب الأفريقية، تكتلاً سياسياً يضم أحزاباً تنتمي إلى مناطق

جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. وكان يُعرف بأنّه الكيان الأكثر معارضة لنظام الحكم في الخرطوم، إذ قام بدور بارز في مواجهة سياسات الحكومة السودانية.⁽²⁰⁾

المطلب الثالث: تداعيات الانفصال على السودان والقارة الإفريقية

من أبرز التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان، هو عدم القدرة على التوصل إلى حلول تفاوضية مع السودان، بشأن عدة قضايا رئيسية، مثل: ديون النفط، والمناطق الحدودية المتنازع عليها، وعلى رأسها منطقة أبيي. فضلاً عن ذلك، تواجه الدولة تداعيات أخرى، بما في ذلك تهديد أمنها الداخلي، واستقرارها.

جاء ذلك بعد التوصل إلى اتفاق السلام الشامل في (9) يناير 2005، والذي تمّ توقيعه بين حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد أنهى هذا الاتفاق الحرب الأهلية الثانية في السودان، التي امتدت من عام (1983) إلى (2005)، وأدى الاتفاق إلى وضع إطار لتقاسم السلطة، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحكومة السودان بقيادة حزب المؤتمر الوطني، الذي ترأسه عمر البشير بعد وصوله إلى السلطة بانقلاب عسكري عام (1989).⁽²¹⁾

ومن الجدير بالذكر أنّ «الفترة من عام (1986) إلى (1989)، لها أهمية كبيرة لعدة أسباب، منها أنّها فترة تحول سياسي حاسم في تاريخ السودان، إذ شهدت الانتقال من الحكم العسكري إلى نظام ديمقراطي».⁽²²⁾

وفي الصدد نفسه، نصّ اتفاق السلام الشامل على فترة انتقالية مدتها ست سنوات، بدأت في (9) يوليو (2005)، وفيها كان من المفترض أن يعمل الطرفان على تشكيل حكومة وطنية جديدة. وعند انتهاء اتفاق السلام الشامل، لم تكن دولة جنوب السودان تتمتع بالقوة الكافية لضمان الاستقرار الأمني، مما أدى إلى ضعف الحكومة، وانتشار الفساد، إلى جانب هشاشة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد تأسست الدولة على أساس وجود رمز، وقيادة، دون أن تمتلك مؤسسات قوية تدعم استقرارها.⁽²³⁾

أمّا في القارة الأفريقية، فإنّ التزامها بمبدأ الإبقاء على الحدود الموروثة، كوسيلة للحد من التوجهات الانفصالية أو النزاعات الحدودية، يشهد تحديات متزايدة في ظل التطورات الجديدة، كذلك تواجه الاتفاقيات الدولية للمياه، ولاسيّما تلك المتعلقة بمياه النيل، اختبارات صعبة فيما يخص تماسكها، واستمراريتها، مما يستلزم جهودًا متواصلة لترسيخ الثقة بين الأطراف، وتعزيز مناهج التكامل، والتعاون

(٢٠) عيدان محمد شطب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٢١) التقرير النهائي بشأن استفتاء جنوب السودان ١٥٩ / كانون الثاني ٢٠١١، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤، ص ٨.

(٢٢) عزة محمد موسى محمد، سلوى ابراهيم عمر علي، مصطفى حازم حمودي عبد، دور حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي في التاريخ السياسي في السودان ١٩٨٦-١٩٨٩، المجلة الدولية والسياسية، عدد (٦١) لسنة ٢٠٢٤، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ٤٩١.

(٢٣) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

بينها، حفاظًا على الحقوق المشتركة، إذ بدون ذلك قد يصبح المستقبل أكثر غموضًا، واضطرارًا.⁽²⁴⁾

المطلب الرابع: دور العامل الخارجي في انفصال جنوب السودان

شهد انفصال جنوب السودان تأثيرات خارجية من عدة دول، إذ تدخلت بعض القوى وفقًا لمصالحها الاستراتيجية. ومن بين أبرز هذه الدول:

1_ إسرائيل:

بدأت أولى اتصالاتها مع جنوب السودان عام (1958)، عن طريق اللاجئين الجنوبيين في إثيوبيا، والذين أسسوا تنظيمات سياسية، وعسكرية، لمقاومة الحكومة في الشمال في (19) أغسطس (1963)، كان جوزيف لاقو الزعيم السابق في الجيش السوداني، أحد الشخصيات البارزة في هذا السياق، وقد عُيِّن لاحقًا مديرًا لشركة إسرائيلية، تعمل في إثيوبيا تحت اسم مستعار «بن ناتان»، كما حمل جواز سفر مزيف بصفته وكيلاً للمخابرات الإسرائيلية، كان أول تواصل مباشر بينه، وبين الجنرال موشيه ديان، الذي التقى به أثناء مهمة دبلوماسية في نيروبي، وفي هذا اللقاء أكد ديان، أن إسرائيل متعاطفة مع قضية جنوب السودان، الأمر الذي أسهم في تعزيز دعمها لحركات التمرد هناك في هذا الإطار. قامت إثيوبيا بدور مهم كجسر للتواصل بين إسرائيل، وحركات التمرد في جنوب السودان، إذ قدمت إسرائيل دعمًا عسكريًا، ولوجستيًا، للحركة الانفصالية، بهدف إضعاف الجيش السوداني، وزيادة الضغوط على الحكومة المركزية في الخرطوم.⁽²⁵⁾

2_ الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور محوري في التأثير في انفصال جنوب السودان، إذ سعت إلى جعل السودان نقطة ارتكاز استراتيجية لقواتها في شرق إفريقيا، والصحراء الكبرى.

استخدمت المنظمات الأمريكية ذات الأصول الإفريقية، نفوذها للضغط على الحكومة السودانية، وحاولت إضفاء الطابع الديني على النزاع بين الشمال، والجنوب، مما أسهم في تعزيز الانقسامات الداخلية. كما أن السياسة الأمريكية تجاه جنوب السودان، كانت جزءًا من استراتيجيتها الأوسع تجاه العالم العربي، والشرق الأوسط، إذ عملت على إعادة تشكيل المنطقة وفقًا لمصالحها.⁽²⁶⁾

وقد نجحت الولايات المتحدة في القيام بدور رئيس في صياغة اتفاقيات السلام، إذ كانت فاعلاً رئيسًا في اتفاق مراكوس عام (2003)، والذي مهد الطريق لاتفاق نيفاشا عام (2005)، الذي أدى في النهاية إلى استقلال جنوب السودان.

(24) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، مصدر سبق ذكره .

(25) ضفاف كامل كاظم، دور إسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، عدد (80) لسنة (2020)، جامعة بغداد، العراق، ص345.

(26) دريد الخطيب، محمد امير الشب، مصدر سبق ذكره، ص392.

3_ الصين، بريطانيا:

يعدُّ السودان، وجنوب السودان، نقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية من جهة، والصين من جهة أخرى، إذ يمثل الوجود الاقتصادي الصيني في المنطقة، تحدياً كبيراً للشركات الأمريكية التي تسعى إلى استغلال فرص الاستثمار في مجالات الزراعة، والمعادن، والثروات الطبيعية، بما في ذلك الثروة الغابية قبل الانفصال. أبرمت الحكومة السودانية اتفاقيات طويلة الأجل مع الصين، مما منح بكين نفوذاً اقتصادياً قوياً، وحرمت الشركات الأمريكية من الوصول إلى قطاع النفط في الجنوب. أمّا البريطانيون فلهم أيضاً مصالح استراتيجية في المنطقة، مستندين إلى كونهم القوة الاستعمارية السابقة في السودان، وأوغندا، وكينيا، لذلك تسعى هذه الدول إلى جانب حلفائها الدوليين والإقليميين، إلى احتواء الأوضاع في جنوب السودان، لضمان عدم خروجها عن نطاق سيطرتهم، وحماية مصالحهم الاقتصادية، والسياسية، في المنطقة.

4_ الدول العربية:

ارتبطت مصر، والسودان، منذ القدم بعلاقات وطيدة، بدأت بالامتداد الطبيعي للأراضي بينهما، ثم تعززت عبر نهر النيل، الذي شكّل رابطاً جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً، بين البلدين، وقد تطورت هذه العلاقات على مرّ العصور، لتشمل مجالات الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع، إذ تعامل كل منهما مع الآخر بوصفه دولة شقيقة. بعد إعلان استقلال جنوب السودان، سارعت مصر إلى الاعتراف بالدولة الوليدة، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، مؤكدة دعمها لرغبة أبناء الجنوب في تقرير مصيرهم. وحرصاً على استقرار الدولة الناشئة، أرسلت مصر أكبر قوة لقوات حفظ السلام الدولية في جنوب السودان. كما قامت مصر بدور بارز في دعم التنمية داخل جنوب السودان، عن طريق تطوير المشروعات الاقتصادية المساهمة في تطهير مياه النيل، بعيده شريان الحياة لدول حوض النيل، مما يسهم في تعزيز الملاحة، والمشاريع المائية المشتركة، وزيادة الدعم في مجالات التعليم، والصحة، والمشروعات الخدمية، والبنية التحتية، وتعزيز التعاون المشترك في جميع المجالات. إلى جانب مصر، اعترفت عدة دول عربية باستقلال جنوب السودان، من بينها ليبيا، والأردن، والبحرين، وفلسطين، وأقامت علاقات دبلوماسية معها.⁽²⁷⁾

المبحث الرابع

مستقبل جنوب السودان: سيناريوهات محتملة

لا تزال العلاقة بين السودان، وجنوب السودان، مرهونة بتفاعلات داخلية معقدة، وعوامل إقليمية، ودولية متغيرة، ويُمكن استشراف المستقبل وفق سيناريوهات عدة، منها.

المطلب الأول: سيناريو السلام بين الدولتين

(٢٧) مارلين نبيل حلمي ميخائيل، العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان 2011، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦.

عقب استقلال جنوب السودان، برزت عدة سيناريوهات محتملة للعلاقات بين الدولة الجديدة، والسودان الأم، ويعدُّ سيناريو السلام من أبرزها، ومن أهم النقاط المحددة له ما يأتي:

السلام بين الدولتين:

يُعدُّ هذا الخيار الأفضل للطرفين، نظرًا لما يحمله من فرص لتحقيق الاستقرار، والتنمية، غير أنه يواجه تحديات جوهرية، من أبرزها عدم قدرة كل دولة على معالجة مشكلاتها الداخلية، إذ يحتاج جنوب السودان إلى التركيز في التنمية، ومكافحة الفقر، والاستغلال الأمثل لعائدات النفط، من أجل تحسين الظروف المعيشية، بدلاً من الانخراط في نزاعات مع الشمال، إذ إن استمرار هذه الصراعات، يشكّل استنزافاً كبيراً لإمكانات الدولتين، ويُعرِّض المجتمع السوداني بمختلف مكوناته لخسائر فادحة.

استمرار التوترات:

لا تزال هناك العديد من الملفات العالقة بين الجانبين، لاسيّما ما يتعلق بالمناطق الحدودية المتنازع عليها، وقد يلجأ كل طرف إلى استقطاب الحلفاء الإقليميين، والدوليين، لاستخدامهم كأوراق ضغط، مما يزيد من تعقيد العلاقات. كما أنّ للعوامل الإقليمية، والدولية، تأثيراً مباشراً في رسم ملامح العلاقة المستقبلية بين السودان، وجنوب السودان.

الحلول التفاوضية:

يبقى الحوار، والتفاوض، الوسيلة الأنسب لمعالجة القضايا العالقة. فعن طريق التعاون الدبلوماسي، يمكن للطرفين تعزيز الأمن، والاستقرار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، في كلا البلدين. كما أنّ الاتجاه نحو الشراكة، والسلام، سيخدم المصالح المشتركة، في حين أنّ التمسك بالنزاعات لن يؤدي إلا إلى مزيد من الأزمات، التي تعرقل مسار التنمية، والاستقرار، في المنطقة.

المطلب الثاني: سيناريو الحرب بين الدولتين

على الرغم ممّا بين السودان، وجنوب السودان، من خلافات، فإنّ احتمال نشوب حرب شاملة بينهما يبدو مستبعداً، نظرًا للتكاليف الباهظة التي ستقع على عاتق الطرفين. فكلّا البلدين يواجهان تحديات اقتصادية جسيمة، تجعل من خيار الحرب خياراً غير واقعي.

يُعاني المجتمع في كلا الجانبين من الفقر، وتدهور مستويات المعيشة، واستنزاف الموارد في ظل هذه الظروف، من شأنه أن يزيد الأوضاع تعقيداً، ويبرز النفط كمصدر اقتصادي مشترك، إذ يُستخرج في الجنوب، ويُكرر في الشمال، مما يُحتم وجود تعاون اقتصادي بين الطرفين.

ومن هنا تحتاج دولة جنوب السودان إلى الاستفادة من عائدات النفط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين معيشة المواطنين، وتعزيز أمن الدولة، بدلاً من الانجرار إلى مواجهة عسكرية لا تخدم مصلحة أي طرف.

الخاتمة

يمثل انفصال جنوب السودان عن السودان مرحلة تاريخية فارقة، لكنّه جاء محملاً بتحديات سياسية، واقتصادية، وأمنية، معقدة. فبين الصراعات المسلحة، والتنوع العرقي، والتدهور المعيشي، لا يزال الجنوب يواجه صعوبات كبيرة في بناء دولته المستقلة، كما أنّ النزاعات الحدودية، والتوترات المستمرة مع الشمال، تزيد من حالة عدم الاستقرار، مما يفرض على القيادة السياسية البحث عن حلول جذرية، تضمن مستقبلاً أكثر استقراراً. وعلى الرغم من هذه التحديات فإنّ نجاح جنوب السودان، يكمن في اتخاذ خطوات استراتيجية واضحة، مثل تعزيز التعايش السلمي، وبناء مؤسسات قوية تستند إلى دستور عادل، وتعزيز الهوية الوطنية، وتنفيذ مشاريع اقتصادية مستدامة، وتجنب الصراعات السياسية مع السودان. إنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب قيادة واعية، قادرة على توجيه البلاد نحو السلام، والتنمية، لضمان مستقبل مزدهر لشعب جنوب السودان.

الاستنتاجات

أهمية الاستقرار السياسي: لا يمكن لجنوب السودان تحقيق التنمية، من دون نظام سياسي قوي، ومستقر، يركز في الوحدة الوطنية بدلاً من الصراعات الداخلية.

ضرورة بناء مؤسسات قوية: يحتاج الجنوب إلى مؤسسات حكومية فعّالة، ودستور يعكس تطلعات الشعب، ويعزز سيادة القانون.

التنمية الاقتصادية عامل حاسم: تعتمد الدولة على النفط، والزراعة، كمصادر رئيسة للدخل، لذا فإنّ الاستثمار في هذه القطاعات، وتنويع الاقتصاد، أمر ضروري لضمان الاستدامة.

التعايش السلمي ضروري لبناء الدولة: تجاوز الخلافات العرقية، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، أمر أساسي لتحقيق الوحدة، والاستقرار.

العلاقات مع السودان: تجنب الصراعات السياسية مع الشمال، واعتماد الدبلوماسية، يمكن أن يسهم في تحسين العلاقات، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والأمني.

في النهاية، على الرغم من التحديات التي تواجه جنوب السودان، فإنّ تحقيق مستقبل مستقر، ومزدهر، ممكن عن طريق القيادة الحكيمة، والعمل على بناء مؤسسات قوية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وضمان التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع.

التوصيات

- 1 الحوار الوطني، والمصالحة الشاملة، لضمان التماسك الداخلي، ومعالجة الانقسامات العرقية، والسياسية.
- 2 سياسة خارجية مرنة تسعى إلى تطبيع العلاقات مع السودان، ودول الجوار، وتجنب التصعيد.
- 3 التعليم، والصحة، والبنية التحتية، دعائم أساسية للتنمية المستدامة.
- 4 الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط، عن طريق دعم الزراعة، والتجارة، والخدمات.
- 5 مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد، والمؤسسات الحكومية.
- 6 العمل مع المجتمع الدولي للحصول على دعم فني، ومالي، لاسيما في مجالات إعادة الإعمار، وبناء المؤسسات.

المصادر

الكتب:

ابراهيم النور، استفتاء جنوب السودان والتداعيات الإقليمية والدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

المجلات والدوريات:

احمد عبد الامير الأنباري، الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد (30)، جامعة بغداد، 2020.

دريد الخطيب، محمد امير الشب، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد (27) لسنة 2017، فلسطين.

ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، مجلة دراسات إقليمية، عدد (27) لسنة 2012، جامعة الموصل.

سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أبي نموذجاً)، مجلة دراسات دولية، عدد (47)، جامعة بغداد، 2015.

ضفاف كامل كاظم، دور إسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، عدد (80) لسنة 2020، جامعة بغداد.

عدنان عبد الله حمادي، تحليل الصراعات الإثنية في جمهورية جنوب أفريقيا وانعكاساتها على الأوضاع في القارة الأفريقية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد (115) لسنة 2022، الجامعة المستنصرية .

عزة محمد موسى محمد، سلوى ابراهيم عمر علي، مصطفى حازم حمودي عبد، دور حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي في التاريخ السياسي في السودان 1986-1989، المجلة السياسية والدولية ، عدد (61) لسنة 2024، الجامعة المستنصرية .

علي رياض كوير، حكومة الإنقاذ والسلام من الداخل في السودان حتى عام 1997، مجلة آداب المستنصرية، عدد (108) لسنة 2024، الجامعة المستنصرية.

عيدان محمد شطب، مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، عدد (3) لسنة 2016، العراق.

مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسية والدولية، عدد (4142) لسنة 2019 ، جامعة المستنصرية .

مهدي هاشم محمد المعموري، حركة الانيانيا ودورها السياسي في انفصال جنوب السودان، مجلة العلوم الاساسية، عدد (20) لسنة 2023 ، جامعة واسط .

الانترنت

التقرير النهائي بشأن استفتاء جنوب السودان 9/15/2011 كانون الثاني 2011، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، 2014.

موارد السودان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: wre.gov.sd، تاريخ المشاهدة: 2025/1/22.

معدل البطالة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: ar_knoema_com، تاريخ المشاهدة: 2025/1/22.

نور عطية عبد السلام عبد العاطي، جذور المشكلة وتداعيات الانفصال ، 2017 ، المركز الديمقراطي العربي، democratic.de.

مارلين نبيل حلمي ميخائيل، العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان 2011، المركز الديمقراطي العربي، 2016، <https://democraticac.dep>.

Sources

Books

Ibrahim Al Nour, South Sudan Referendum and Regional and International Recovers, Emirates Center for Strategic Studies and Research, first edition, United Arab Emirates, .2012

Treatises and Reports

The Iraqi, Zakir Mohiuddin Abdullah, the secession of South Sudan, the features and justifications for the American position, Journal of Regional Studies, No. 27 of 2012, Mosul .University

Al Khatib, Dureid, Al Shab, Muhammad Amir, secession of South Sudan, roots, developments and repercussions, Al Quds Open University Journal for Research and Studies, No. .27 of 2017, Palestine

Al Nur, Ibrahim, South Sudan Referendum and Regional and International Recovers, Emirates Center for Strategic Studies and Research, First Edition, United Arab Emirates, 2012

AlKhamri, Mustafa Ibrahim Salman, Kenya's role In establishing the state of South Sudan, .Political and International Journal, No. 4142 of 2019, AlMustansiriya University, Iraq

AlMamouri, Mahdi Hashem Muhammad, AlYania movement and its political role In the .secession of South Sudan, Journal of Basic Sciences, No. 20 of 2023, Wasit University, Iraq

Dhulbou, Idan Muhammad, the future of the political system in the State of South Sudan, .Tikrit Magazine for Political Science, No. 3 of 2016, Iraq

Kazem, full banks, the role of Israel in the secession of the Republic of South Sudan, International Studies Magazine, No. 80 of 2020, University of Baghdad, Iraq

Koir, Ali Riyad, Salvation and Peace Government from within in Sudan until 1997, AlMustansiriya Etiquette Magazine, No. 108 of 2024, AlMustansiriya University

Idan Muhammad Shalb, the future of the political system in the State of South Sudan, .Tikrit Magazine for Political Science, No. 3 of 2016, Iraq

Mustafa Ibrahim Salman AlShammari, Kenya's role in establishing the state of South Sudan, Political and International Journal, No. 4142 of 2019, AlMustansiriya University

Mahdi Hashem Muhammad Al Maamouri, Al Yania Movement and its political role in the secession of South Sudan, Journal of Basic Sciences, No. 20 of 2023, Wasit University

The Internet

The final report on South Sudan's referendum 915 January 2011, Election Control Mission for the European Union, 2014

Sudan Resources, Article published on the website, wre.gov.sd, viewing date, 1/22/2025

The unemployment rate, an article published on the website, ar_knoema_com, viewing date 1/22/2025

Nour Attia Abdel Salam Abdel Ati, the roots of the problem and the repercussions of separation, 2017, the Arab Democratic Center, Demochat.de

Marlelin Nabil Helmy Mikhail, International Relations between Egypt and South Sudan. 2011, Arab Democratic Center, 2016, <https://democrateac.Dep>